حسين ـ بيرس... الذي تمّ التوصل اليه في أيار (مايو) العام ١٩٨٧ في العاصمة البريطانية» (**المصدر نفسه**). ويفيد مراسل مجلة «الاكسبرس» الفرنسية في تل ـ أبيب «بأن وفداً اردنياً زار الضفة الغربية، بشكل سرّي، قبل شهر من قرار الملك قطع روابطه بالضفة، والتقى شخصيات فلسطينية؛ كما التقى منسق العمليات الاسرائيلي في المناطق المحتلة، شموئيل غورن؛ كما أن الملك [الاردني] أعلم وزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، بالقرار، قبل بضعة أيام من اعلانه رسمياً، حيث طلب منه بيرس تأجيل اعلان مثل هذا القرار الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية. لكن الملك كان اتخذ قراره» (**الاكسبرس**، العدد ١٩٣٦، ١٩/٨/١٩٨٨، ص ١٥). وأفادت مصادر صحفية عربية بأن المسؤول الاردني الذي زار المناطق المحتلة قبل اعلان قرارات الملك الاخيرة، هو المدير العام لوزارة الاراضي المحتلة، راتب عماد (**القبس**، ٢٧/٧/١٩٨٨). وأمر الملك حسين، تمهيداً للقرار أيضاً، «باعداد دراسات حول تقديرات نتائجه. وظلّ متردداً حتى منتصف تموز (يوليو)، حيث حزم أمره... وأعلم واشنطن، قبل أيام، ان الاعلان وشيك» (جيل سمولوي ودافيد س. جاكسون، **تايم**، العدد ٣٣، ١٥/٨/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٣). وتلقى الملك الاردني رداً من واشنطن، حيث طالبه الرئيس ريغان «بعدم اتخاذ أية خطوات بالتخلي عن الضفة الغربية» (**القبس**، ٢/٨/١٩٨٨)؛ لكن وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، صرح «بأن الملك حسين استخلص معنى الانتفاضة، وهو ان الفلسطينيين بالضفة الغربية وغزة يريدون التحدث عن أنفسهم» (**الاهرام**، القاهرة، ٢/٨/١٩٨٨).

ولذا، يرى بعض المراقبين ان القضية «بالنسبة للملك حسين، لم تكن فقط قضية التمثيل الفلسطيني، بل كانت، وستظل، قضية مستقبل هذا الشعب ومصير هذه الارض المحتلة؛ فالملك كان يرفض الخيار الاردني، اذا كان هذا الخيار هو البديل الوحيد للضم الاسرائيلي؛ وكان الملك يضع في اعتباره انه، بعد الانتفاضة الفلسطينية، فان مصير هذا الشعب قد تحدد ومستقبله قد تبلور وتركز في الخيار الفلسطيني، وليس [في] الخيار الاردني... وأنهى الملك هذا الالتباس الذي أطلقت عليه اسرائيل واميركا اسم الخيار الاردني هرباً وخوفاً من الخيار الفلسطيني» (حمدي فؤاد، **الاهرام**، ٩/٨/١٩٨٨). ويرى آخر ان بيانات الملك ليست خدعة، «وانما هي قرار اساسي يجعل الاردن منفصلاً، تماماً، عن فلسطين... ووجهة النظر السائدة في عمان هي أن ٢١ سنة من الاحتلال الاسرائيلي جعلت مواطني الضفة الغربية وغزة يشكلون كياناً عسر الهضم... [و] الزعماء الاردنيون يدركون ان من الخطر اعلان نهر الاردن كحدود دولية دائمة... [لكنهم] اتخذوا قراراً حازماً بشأن اعتبار خطر الخطوة الحالية أقل بكثير من المخاطر الاخرى» (آرثر هيرزبيرغ، **القبس**، ١٦/٨/١٩٨٨، ص ٨؛ نقلاً عن **نيويورك تايمز**، بدون ذكر تاريخ نشر).

دوافع غير معلنة

تركز التفسيرات الرسمية الاردنية لقرارات الاردن الاخيرة على كونها استجابة للمطالب الفلسطينية، وتنفيذاً لقرارات القمم العربية، ومنعاً للتشكيك في دور الاردن. وهذه الامور مطروحة فيما بين المنظمة والاردن منذ قرارات قمة الرباط العام ١٩٧٤، على الاقل، فلماذا نفذها الآن من جانب واحد، دون التشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية ؟ فقد أكد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، «ان الاجراءات الاخيرة التي اتخذها الاردن بفصل الضفة الغربية عن الاردن وفك الارتباط معه تعتبر، من الناحية القانونية، انفصالاً له أبعاد كثيرة على الصعيد الفلسطيني، والعربي، والدولي؛ وذكر أن المتحدث الاميركي قال... بأن لدى أميركا علماً بالخطة... [ف] هل يعقل أن يكون لدى الاميركيين علم مسبق، ونحن كالزوج آخر من يعلم» (**القبس**، ١٠/٨/١٩٨٨)؛ وذلك ما فتح الباب واسعاً للتأويلات بشأن خطوات الاردن الاخيرة.

رأى أحد المراقبين انه «للوهلة الاولى، يبدو الامر كما لو أنه استجابة لمطالب المنظمة، وهذا صحيح؛ لكن التوقيت والترتيب الذي سبق اتخاذ القرار الاردني هو الذي أربك الجميع. ذلك أن التوقيت في كل خطوة، أو قرار، يلعب دوراً حاسماً في الفشل، أو في النجاح... [ف] هل جرى